

تداعيات كورونا تدفع الإمارات إلى تقليص الموازنة

تراجع إيرادات النفط والسياحة والعقاري يفرض الضغط على الإنفاق



دفعت تداعيات فيروس كورونا الإمارات إلى خفض الإنفاق في موازنة العام المقبل في خطوة تعكس ضغوط انهيار أسعار النفط والتراجع الاقتصادي حيث ضرب الوباء السياحة والقطاع العقاري اللذين يعدان من مصادر التمويل المهمة إلى جانب الخام.

ديب - أربك انهيار أسعار النفط تبعاً لوباء كورونا الأوضاع المالية للدول الخليجية التي تعتمد أساساً على إيرادات الطاقة حيث تسبب ذلك في تراجع الاقتصاد الإماراتي رغم تنوعه نظراً إلى ضرب آثار كورونا لكافة القطاعات بما فيها السياحة والعقارات.

وأقر مجلس الوزراء في الإمارات ميزانية اتحادية أصغر حجماً للعام 2021 في مؤشر على أن الدولة تخفض الإنفاق وسط تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط.

وتنبا أن يصل عجز الموازنة لحكومة الإمارات شاملاً المالية المجمعة للحكومة الاتحادية وإمارات أبوظبي ودبي والشارقة، 9.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ارتفاعاً من 0.8 في المئة في 2019.

وتتخفف موازنة العام المقبل بنسبة 5.2 في المئة عن الإنفاق المقدر بميزانية 2020 البالغ 61 مليار درهم (16.6 مليار دولار).

وتعاني الإمارات من أزمة اقتصادية، بعد الضربة المزدوجة لتداعيات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، والذي انعكس بشكل أساسي على قطاعات أخرى مؤثرة بالنمو الاقتصادي، مثل الاستثمار الأجنبي والعقارات والسياحة. وأقرت الإمارات في 2018 الموازنة الاتحادية لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 2021 بقيمة 180 مليار درهم (49 مليار دولار).

والموازنة الإماراتية الاتحادية، تمثل في الغالب نحو 14 في المئة من إجمالي الإنفاق المالي في البلاد، وتقدم الإمارات السبع وخاصة أبو ظبي المنتجة للنفط المبلغ الباقي.

وتمتلك كل حكومة محلية من الإمارات السبع، موازنة خاصة تزيد في أحيان كثيرة على قيمة الموازنة الاتحادية، وخصوصاً في أبو ظبي ودبي اللتين يعتمد كل منهما موازنة ضخمة للنفقات، ومن بينها المساهمة في تمويل الموازنة الاتحادية.

ولا تتشكل الميزانية الاتحادية في الإمارات سوى جزء ضئيل من الإنفاق العام الإجمالي، إذ لكل إمارة ميزانيتها الخاصة بها. لكنها تعد مؤشراً للخطط الرسمية للاقتصاد.

وتأتي النقطة في ظل انكماش في اقتصاد الدولة الغنية بالنفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار الخام وتقليص إنتاجه.

وكانت السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في المنطقة، قالت في سبتمبر



الشيخ محمد بن راشد
دولة الإمارات ستكون ضمن الأسرع تعافياً في العام المقبل

وقالت وكالة أنباء الإمارات الأحد إن حكومة الإمارات العربية المتحدة وافقت على ميزانية حجمها 58 مليار درهم (15.8 مليار دولار) للعام القادم فيما كانت الميزانية الاتحادية 61.35 مليار درهم للعام 2020 وهي الأكبر منذ قيام الدولة.

ونقل مكتب دبي الإعلامي عن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي ورئيس وزراء الإمارات قوله "دولة الإمارات ستكون ضمن الأسرع تعافياً في 2021 والحكومة تعاملت مع ميزانية 2020 بكل كفاءة ولديها كافة الأدوات لمواصلة كفاءتها المالية والتفنيذية في 2021".

وتشكل الميزانية الاتحادية جزءاً ضئيلاً فحسب من إجمالي الإنفاق العام في الإمارات إذ لكل إمارة ميزانيتها على حدة. لكنها تعطي مؤشراً بشأن الخطط الرسمية لاقتصاد البلاد.

وتأتي النقطة في ظل انكماش في اقتصاد الدولة الغنية بالنفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار الخام وتقليص إنتاجه.

وكانت السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في المنطقة، قالت في سبتمبر

رؤخ لواقع النفط

تمكنت من خلالها من منع أي تداعيات لتراجع أسعار النفط العالمية في السنوات الماضية.

وتعد الإمارات محورا عالميا لاستشراف المستقبل وتنظيم الجهود العالمية للتنمية المستدامة وتطوير عمل الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة وحماية البيئة لخدمة البشرية في جميع أنحاء العالم.

وتحتضن دولة الإمارات سنويا عددا كبيرا من القمم العالمية للحكومات والطاقة والمياه لتطوير التعاون الدولي في كافة المجالات.

15.8
مليار دولار قيمة موازنة الإمارات للعام 2021 وهي أقل من موازنة العام الجاري بسبب كورونا

السلطة القضائية وتقديم خدمات قضائية مميزة. وتعد الإمارات نموذجا متقدما في المنطقة في تنوع الاقتصاد وإيرادات الموازنة وبرامج التنمية الشاملة التي

والرخاء والسعادة والأمن لأفراد المجتمع.

وظهر ذلك جليا في التخصيصات التي حظيت بها القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وهي التعليم والصحة ومعاشات التقاعد والتنمية الاجتماعية والإسكان بنحو ثلثي الإنفاق الإجمالي في الموازنة.

وتسعى الحكومة من خلال ذلك إلى تحقيق هدف وهو أن تصبح الإمارات دولة الأمن والأمان للمواطنين والمقيمين ودعم البرامج الخاصة بتعزيز علاقات الدولة إقليميا وعالميا وتطوير أداء

دولار، مقابل تقديرات عند حوالي 16.4 مليار دولار خلال 2019.

وتم تخصيص ثلث الموازنة لقطاع التنمية الاجتماعية، وثلث للشؤون الحكومية والباقي للبنية التحتية والموارد الاقتصادية والمنافع المعيشية.

وخلال الأعوام الماضية أولت الميزانيات الاتحادية للإمارات اهتماما كبيرا بتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية وزيادة نسبة رضا المتعاملين على جهود الحكومة الاتحادية في توفير الرفاهية

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تهدد حياة السودانيين

ارتفاع الأسعار والجفاف يزيدان الحاجة إلى المساعدات الإنسانية

كما تعاني البلاد من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية غير الرسمية.

وقام السودان في يونيو الماضي ببعض الإصلاحات لإقناع المانحين بجدية الحكومة في تطبيق شروط الحصول على الدعم.

وبدا السودان بالتخلص من أعباء العشرات من شركات القطاع العام التي أصبحت حملا ثقيلا على الدولة الغارقة في أزمات اقتصادية ومالية لا حصر لها.



جيل كاربونييه
الاشتباكات والفيضانات تهدم البيوت وتقطع الأرزاق

ويمر الاقتصاد السوداني بأزمة طاحنة، إذ يتجاوز التضخم نسبة 100 في المئة وتهوي العملة بينما تعد الحكومة إلى طباعة النقود لدعم أسعار الخبز والوقود والكهرباء.

وأقرت الحكومة أواخر الشهر الماضي خطة لفتح تجارة الذهب المجزية أمام المستثمرين من القطاع الخاص، لتسمح لهم بمحاولة جميع الصادرات وتولي النشاط بدلا من أن تتولاها الدولة.

وأعلنت أيضا عن برنامج تجريبي لتحويل مبالغ نقدية مباشرة إلى الأشد احتياجا بينما تحاول أن تخفف من التكلفة الباهظة لدعم الوقود.

شخص حتى الآن، وساعدت في تحسين فرص حصول 146.000 شخص تقريبا على المياه النظيفة. وفي يوليو، قامت اللجنة الدولية بتوفير بعض المستلزمات الطبية للمستشفى المحلي لمساعدته على استيعاب المتدفقين إليه من المصابين عقب الاشتباكات التي اندلعت في منطقة مستريحة في غرب دارفور.

ويشهد السودان تطورات متسارعة ومتشابكة ضمن أزمة الحكم منذ أن عزلت قيادة الجيش عمر البشير من الرئاسة في 11 أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر العام 2018 تنديدا بتردي الأوضاع الاقتصادية.

ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التثوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحكومة، يحقق في النهاية الحصول على تاشيرة تخفيف عبء الديون.

وتقتضي خطة الإصلاح إلغاء دعم الوقود الكبير لإفساح المجال للمزيد من الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسرة في السودان والإنفاق الصحي، كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية، من خلال ترشيح الإعفاءات الضريبية. وتعزز السلطات اتخاذ تدابير تجاه سعر صرف موحد وإرساء إجراءات مقاصة في السوق في مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد.

لجمعية الهلال الأحمر السوداني عفاف أحمد يحيى.

وتتسبب التقديرات إلى أن حوالي ربع الأربعة مليون سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وفي الوقت ذاته، ورغم توقيع اتفاق السلام في جوبا، ما يزال خطر تجدد الاشتباكات في مناطق من دارفور وشرق السودان قائما، فالأجواء مشحونة بالتوتر وتندلع بين الحين والآخر اشتباكات تجبر السكان على الفرار من بيوتهم.

وتابع كاربونييه "يجب أن نواصل مساعينا للوصول إلى المجتمعات المنسية منذ أمد طويل، مثل منطقة كاس التي تحتاج إلى دعم عاجل، إلا أن المساعدات الإنسانية وحدها لن توضع حداً لوماة العنف والنزوح والجوع التي تحاصر الملايين من السودانيين طوال عقود، ومن ثم، فإننا ندعو المشاركين في الاشتباكات إلى احترام حياة السكان المدنيين وممتلكاتهم حتى يتسنى لهم إعادة بناء حياتهم".

وتتركز أعمال اللجنة الدولية في السودان بالأساس في ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان وإقليم دارفور. وتضمنت هذه الأعمال في عام 2020 توزيع البذور وأدوات الزراعة والمواد الغذائية على 159.000 شخص، وكذلك تحصين أكثر من 366.000 رأس ماشية لحماية سبل عيش السكان وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وتلقت نحو 150 عائلة أيضا منحا نقدية لمساعدة أفرادها على تأسيس مشاريع تجارية. كما قدمت اللجنة الدولية هذا العام مساعدات إغاثية إلى 9.200

جائحة كوفيد - 19 وتضخم الأسعار ونقص السلع الأساسية".

وكان كاربونييه قد زار منطقة كاس بولاية جنوب دارفور، حيث توزع اللجنة الدولية مستلزمات منزلية أساسية على 15.600 شخص عادوا إلى المنطقة بعد نزوحهم بسبب الاشتباكات.

كما التقى كاربونييه رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، ونائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول محمد حمدان دقلو ووزير العدل الدكتور نصر الدين عبدالباري ووالي جنوب دارفور موسى مهدي والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال ياسر عثمان، والأمين العام



صعوبة الوصول إلى ريف الخبز

تضاعفت التحديات الاجتماعية في السودان في ظل صعوبات مناخية زادت من اتساع دائرة الفقر ونقص الغذاء في وقت ترتفع فيه التهديدات المناخية والفيضانات، حيث باتت البيوت في مرمى الهدم فضلا عن قطع إمدادات الغذاء إذ يعيش أغلب الناس على المساعدات الإنسانية في ظل أزمة اقتصادية تترك الحكومة التي تحاول إصلاح عقود من الخراب خلفها حكم عمر البشير.

الخرطوم - تدفع الاشتباكات والصدمات المناخية وجائحة كوفيد - 19 الطبقات الاجتماعية في السودان إلى السقوط في هوة الفقر، حيث باتت الصعوبات تشكل تهديداً لصحة ورفاه مئات الآلاف من السكان الذين يعانون أصلا ويلات النزاع والعنف منذ عقود.

يواجه كل فرد واحد من أربعة سودانيين حاليا نقصا في الأغذية مع ارتفاع الأسعار وتعاقد الاشتباكات وفي ظل موجات الجفاف والفيضانات التي دمرت قدرة السكان على الزراعة.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية لنائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) جيل كاربونييه، قوله في ختام زيارته إلى البلاد الأسبوع الماضي، إن "المجتمعات المحلية التي نجت من سنوات الحرب في النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور، تعصف بها الآن عدة أزمات مزمنة، فوطأة أعمال العنف المتفرقة وتغير المناخ والانهيار الاقتصادي وجائحة كوفيد - 19 تجبر المزيد من السكان على الاعتماد على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة".

وأضاف كاربونييه "المجتمعات المحلية واقعة بين شقي الرحى، إذ أن